The Iraqi Archives of the Baath Regime in American Institutions

Professor Dr. Qais Nasser Rahi
University of Basrah / Center for Basrah and Arabian Gulf Studies
E-mail: qais.rahai@uobasrah.edu.iq

Abstract:

This research aims to study the Iraqi archives held in American institutions from multiple perspectives, including the processes of their transfer, documentation, repatriation, access, and the epistemic issues surrounding them. From the Iraqi people's uprising against the Baath regime in 1991 until the U.S. invasion in 2003 and thereafter, enormous numbers of Iraqi state documents were transferred to American academic and security institutions, foremost among them the Hoover Institution at Stanford University, the Conflict Records Research Center (CRRC) at the National Defense University of the U.S. Department of Defense, the U.S. National Archives and Records Administration (NARA), in addition to the University of Colorado.

The research seeks to examine three main axes: first, the routes through which Iraqi documents were transferred and the nature of the institutions that housed them; second, the use of these documents and the methodologies employed in documenting them; and third, the issues surrounding the archives. The research concludes that the Iraqi archives in American institutions constitute an epistemic, ethical, and political problem, and that addressing the difficulties of actual access for Iraqi researchers remains an urgent issue that has not yet been resolved.

Keywords: Iraqi archives, Hoover Institution, CRRC, Baath regime, collective memory.

الأرشيف العراقي لنظام البعث في المؤسسات الامريكية

الاستاذ الدكتور قيس ناصر راهي
جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة والخليج العربي
E-mail: qais.rahai@uobasrah.edu.iq

الملخص:

يهدف البحث إلى دراسة الأرشيف العراقي في المؤسسات الأمريكية من زوايا متعددة، متضمناً عملية نقله وتوثيقه, وإعادته والوصول إليه والإشكاليات المعرفية المحيطة به, فمنذ انتفاضة الشعب العراقي عام ١٩٩١م ضد نظام البعث وحتى الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ م وما بعده، انتقلت أعداد هائلة من وثائق الدولة العراقية إلى مراكز أكاديمية وأمنية أمريكية، في مقدمتها معهد هوفر في جامعة ستانفورد، ومركز أبحاث سجلات النزاعات (CRRC) في جامعة الدفاع الوطني– وزارة الدفاع الامريكية، والأرشيف الوطني الأمريكي(NARA) ، فضلاً عن جامعة كولورادو, ويسعى البحث إلى دراسة ثلاثة محاور رئيسة: أولاً، مسارات انتقال الوثائق العراقية وطبيعة المؤسسات الحاضنة لها, ثانياً، التوظيف لهذه الوثائق ومنهجيات توثيقها, ثالثاً، الإشكاليات المحيطة بالأرشيف, ويخلص البحث إلى أن الأرشيف العراقي في المؤسسات الأمريكية يمثّل إشكالية معرفية وأخلاقية وسياسية، وأن معالجة إشكاليات الوصول الفعلي للباحثين العراقيين تظل قضية ملحّة لم تُحسم بعد .

الكلمات المفتاحية : الأرشيف العراقي، مؤسسة هوفر، مركز CRRC ، نظام البعث، الذاكرة الجماعية.

المقدمة:

يُجسّد الأرشيف في أبسط تعريفاته مجــموعة منظمة من السجلات والوثائق التي تحتفظ بها مؤسسات الدولة أو الأفراد ، غير أن هذا التعريف الإجرائي يُخفي خلفه أبعاداً أعمق بكثير ، إذ تعمل الأرشيفات وفق ما يصطلح عليه بعض الباحثين وسائل ذاكرة، أي أنها ليست ذكريات في حد ذاتها ، بل هي أدوات يمكن من خلالها استرجاع الذكريات الجماعية والحفاظ عليها والتعبير عنها, أي أن الأرشيفات تجد مكانها في عملية الذاكرة كدليل ومحفزات لها، للمساهمة في بناء المعرفة الجماعية والهــوية (Millar, 2006, p. 106).

وفي العراق، تتخذ هذه الأبعاد ضرورة استثنائية, فقد عانت الأرشيفات والذاكرة الجماعية من ظروف صعبة وبشكل متعاقب، إذ طال التدمير وثائق عديدة وفي مراحل صراع مختلفة، ومع حقبة نظام البعث (١٩٦٨-٢٠٠٣م) الذي احتفظ بسجلات وثائقية مفصّلة لجرائمه، وفي الوقت نفسه، صوّرته أدواته الاعلامية بشكل مغاير عن حقيقته كنظام قائم على العنف والقمع، ومع سقوطه في ٢٠٠٣م وتفككه وجدت هذه الوثائق نفسها في ظل صراع ومحاولة لمعرفة ذلك النظام وتحليله من خلالها، وخرجت من حدود العراق لتستقر في المؤسسات الأكاديمية والاستخباراتية الأمريكية، إذ نُقلت عشرات الملايين من وثائق الدولة العراقية إلى الخارج في سياقات مختلفة مع الانتفاضات والحروب والاحتلال ليس آخرها.

ويهدف هذا البحث إلى تتبّع مسار هذه الأرشيفات العراقية في المؤسسات الأمريكية، بوصفها قضية معرفية وأخلاقية وسياسية في آنٍ واحد من خلال ثلاثة محاور رئيسة: أولاً، مجموعة الأرشيف العراقي الكوردي التي وجدها الكورد اثناء وبعد انتفاضة ١٩٩١م ونُقلت إلى الولايات المتحدة لاحقاً، وثانياً، وثائق حزب البعث التي استحوذت عليها مؤسسة الذاكرة العراقية بعد الاحتلال في ٢٠٠٣م وأودعتها في مؤسسة هوفر بجامعة ستانفورد، وثالثاً، وثائق مركز أبحاث سجلات الصراع (CRRC) التي استولت عليها القوات الاميركية بعد احتلال العراق ٢٠٠٣م فضلاً عن الأرشيف اليهودي العراقي الذي هو حالياً في الارشيف الوطني الامريكي .

ولا تقف فرضية هذا البحث عند وصف هذه الأرشيفات وإحصاء محتوياتها، إنما تحاول مناقشة إشكالية البحث المتمثلة بمجموعة أسئلة تستوجب تكثيف البحث الأكاديمي حولها، منها: كيف آلت هذه الوثائق إلى المؤسسات الأمريكية؟ وما الذي أُتيح منها وما الذي ظل مقيّداً؟ وما الإشكاليات التي تحيط بها؟ وما الدور الذي أدته وتؤديه تلك المؤسسات لمساعدة الباحثين العراقيين بالذات؟ وهذه التساؤلات مجتمعةً هي التي تُشكّل البنية الجوهرية لهذا البحث.

أولاً- الإطار النظري: الأرشيف والذاكرة الجماعية

إن حقبة الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين شهدت تطوراً سريعاً في أبحاث الذاكرة عبر العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الطبيعية، وإن هذا التطور أفضى إلى توحيد الأبحاث في مجال أكاديمي جديد يُعرف بـ دراسات الذاكرة (Radstone,2008,p.31) غير أن الأرشيف لا يكتسب دوره في الذاكرة الجماعية من مجرد وجوده المادي بالتخزين فحسب، إنما عبر اختياره وحفظه وتصنيفه وهو ما يسمح له- أي الأرشيف- بخدمة المجتمع كدلائل للتذكر والمعرفة(Millar, 2006, p. 122) وهذا يعني أن كل قرار أرشيفي يُثبت ما يُحفظ؟ وما يُتلف؟ وكيف يُصنَّف؟ هو في جوهره قرار سياسي يستحق الدراسة النقدية، وإن الخطر الحقيقي للحفاظ على وسائل الذاكرة يأتي عندما لا يُسمح لمجتمع ما بإنشاء مؤسسات ذاكرة يمكن الوصول إليها بشكل علني والحفاظ عليها (Millar, 2006, p. 124) .

وهذه نقطة مهمة جداً، فمع الأرشيف العراقي تحديداً، تتضاعف حدة هذه التساؤلات: فالوثائق العراقية باتت في حوزة مراكز أمريكية ترسم معاييرها وأولوياتها المعرفية الخاصة، في حين أن العراقيين المعنيين بتلك الأحداث التاريخية الموثقة في هذه الوثائق لا يملكون -في أغلب الأحيان- وصولاً حُراً إليها، فضلاً عن ذلك، هل ثمة قرار سياسي عمل على تغييب بعض الوثائق عن الأرشفة الكاملة؟ وما مصير الأرشيف الوثائقي العراقي بعد إرجاعه للعراق؟(ناصر، ٢٠٢٤ ، مؤسسة هوفر تستحوذ على الأرشيف الوثائقي لمركز أبحاث سجلات الصراع) إذ أن العراق قد خسر أكثر من ٤٠ %من أرشيفه (ناصر، ٢٠٢٢ ، أرشيف حزب البعث وأهمية دراسته في العراق) وما يجعل تدمير الأرشيفات ومصادرة الوثائق فعلاً من أشد أفعال العنف الثقافي تأثيراً هو أن التدمير لا يطال الوثيقة المادية فحسب، إنما هو قطع للصلة التي تربط الأجيال اللاحقة بفهم ما جرى، ومن هذا المنطلق فإن الاشتغال على الأرشيف العراقي في المؤسسات الأمريكية ليس رفاهية أكاديمية بل ضرورة معرفية وأخلاقية.

ثانياً: الانتقالة الأولى للأرشيف العراقي - الأرشيف الكوردي أو مجموعة وثائق الشمال:

يُمثّل الأرشيف الكوردي تجربةً تستحق دراسة منفصلة في مسيرة الأرشفة العراقية؛ إذ جُمع في سياق الانتفاضة الشعبية عام 1991 م في أغلب المُدن العراقية، وأسفرت عن سقوط العديد من مقرات الأجهزة الأمنية التي بعضها في المناطق الكوردية بأيدي المنتفضين، وقد أُتاح ذلك للقوى الكوردية الوصول إلى كميات ضخمة من وثائق مديرية الأمن والاستخبارات العسكرية وحزب البعث وسائر المؤسسات الحكومية في مناطقهم (ناصر، ٢٠٢٢ ، الأرشيف الكوردي ودوره في كشف جرائم البعث للرأي العام الدولي).

ويمكن تلخيص ملامح الأرشيف الكوردي من خلال القول إنه تم تجميعه بعد انتفاضة1991م وذلك لإدانة نظام صدام، وفي بداية الأمر لم يدرك قادة الكورد القيمة الأرشيفية الكاملة لهذه الوثائق، إذ كان

تفكيرهم ينصبّ على معرفة المخبرين الذين يعملون مع الأجهزة الأمنية لنظام البعث، غير أن تواصلهم مع كنعان مكية غيّر هذه النظرة جذرياً باتجاه الإفادة من هذه الوثائق لكشف جرائم نظام البعث وجمعها في أرشيف كامل من جانب ومن جانب آخر توظيفها في إطار معرفي (ناصر، 2022 ، الأرشيف الكوردي ودوره في كشف جرائم البعث للرأي العام الدولي).

والأرشيف الكوردي في مؤسسة هوفر يضم ٢.٤ مليون صفحة وتشـــمل سجلات تتعلق بعمليات الإعدام الجـماعي والاختفاء القســـري والاغتـــيالات المستهدفة والتعذيب والتهجير القسري للمدنيين (Whiting, 2019, p. 3) وهي حصيلة ما يزيد على ثمانية عشر طناً من ملفات المؤسسات الامنية في كردستان العراق، وبصفة رئيسية من السليمانية فضلاً عن دهوك وأربيل.
(Montgomery, 2010, p.149&Hennerbichler&Montgomery,2015,p.35)

وقد مرّت تجربة الأرشيف الكوردي بمراحل متعاقبة يُمكن تحديدها على النحو الآتي (ناصر، 2022, الأرشيف الكوردي ودوره في كشف جرائم البعث للرأي العام الدولي):

المرحلة الأولى : إنتاج فيلم وثائقي بالتعاون مع قناة (BBC) عن وثائق البعث، وكان لكنعان مكية دور محوري في ذلك، فضلاً عن دوره في التعريف بأهمية الوثائق للرأي العام الدولي.

المرحلة الثانية : إعداد تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان (Human Rights Watch) بحدود ٣٠٠ صفحة عام ١٩٩٣م، الذي اعتبر جرائم الأنفال إبادة جماعية.

المرحلة الثالثة : المفاوضات التي قادها بيتر غالبرث (Peter Galbraith)، الموظف المعني بالشؤون العراقية في لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي ووكالة استخبارات الدفاع الأمريكية، الذي تكفّل بالتفاوض مع القادة الكورد على نقل الأرشيف إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والسياق التاريخي لنقل الأرشيف تم من خلال تواصل برهم صالح– ممثل الاتحاد الوطني الكردستاني حينذاك– مع لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي ومنظـــمة مراقبة حقـــوق الإنســـان ، وأبلغهم بوجـــود الوثائق ، كما تواصل مع كنعان مكية (Whiting, 2019, p.13). ورتّب كلٌّ من بيتر غالبريث وكنعان مكية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان مع الأحـــزاب السياسية الكردية عملية نقل الأرشيف إلى الولايات المتحـــدة لأغـــراض التخزين الآمن والتحليل ، على أساس أن الملفات ملكية كردية وستُعاد بناءً على طلبهم (Montgomery, 2010, p.150).

في عامَي ١٩٩٢ و١٩٩٣، وقّعت ثلاثة أحزاب كردية اتفاقيات مع الولايات المتحدة اعترفت بموجبها بملكية كل حزب للوثائق التي بحوزته، وقد تولّى غالبريث التفاوض على هذه الاتفاقيات مع الأطراف الكردية، فيما أمّن تمويل البنتاغون لنقل الوثائق جواً إلى الولايات المتحدة (Montgomery & Hennerbichler, 2020, p. 184) وفي آيار ١٩٩٢، سلّم الاتحاد الوطني الكردستاني وثائقه إلى

مسؤولي اللجنة، بينما سلّم الحزب الديمقراطي الكردستاني الوثائق التي بحوزته في آب ١٩٩٣، لتبلغ الصناديق الإجمالية ٨٤٢،١ صندوقاً، ٤٤٨،١ من الاتحاد الوطني و٣٩٤ من الحزب الديمقراطي (Whiting, 2019, p. 17)وبمجرد وصول الوثائق إلى الأراضي الأمريكية، تولّت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الحضانة القانونية لها، وأودعتها في الأرشيف الوطني الأمريكي في فرع بولاية ماريلاند (Montgomery&Hennerbichler,2020,p.185) .

ونشأت شراكة غير عادية بين وكالة استخبارات وزارة الدفاع (DIA) التي رقمنت الملفات لأغراض استخباراتية، وبين قسم الشرق الأوسط في منظمة مراقبة حقوق الإنسان التي حصلت على حق الوصول الحصري لتحليل الوثائق في إطار جرائم حقوق الإنسان(Montgomery, 2010, p.151) وتكشف المراسلات المحفوظة في أوراق كنعان مكية بمؤسسة هوفر عن رؤيتَين متعارضتَين للمجموعة، إذ رأى مكية أن قيمة الوثائق أكاديمية، في حين رأى مدير هيومن رايتس ووتش أنها تكتسب قيمتها من كونها أدلة لمحكمة دولية (Whiting, 2019, p. 15) . وبعد مراجعة معمّقة للوثائق امتدت من (١٩٩٢ إلى ١٩٩٤ م) وشملت مقابلات واسعة مع الناجين وعمليات البحث عن القبور الجماعية، خلصت هيومن رايتس ووتش إلى أن نظام صدام مذنب بارتكاب جرائم إنسانية جسيمة من بينها الإبادة الجماعية. (Montgomery & Hennerbichler, 2020, p. 185)

وأنجز الفريق رقمنة المجموعة وجمعها في(١٧٦) قرصاً مضغوطاً، وأتمّ تحليل أبحاث الإبادة الجماعية عام ١٩٩٣ (Whiting, 2019, p. 18) وكان الهدف إعداد قضية ضد العراق استناداً إلى اتفاقية الأمم المتحدة للإبادة الجماعية لعام ١٩٤٨ م التي وقّع عليها العراق عام ١٩٥٩ .(Montgomery, 2010, p.151)

يُعدّ تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان حول جريمة الأنفال، المعنون: "الإبادة الجماعية في العراق: جريمة الأنفال ضد الكورد" والصادر عام ١٩٩٣م من أبرز النماذج في توظيف الأرشيف العراقي، وقد كانت عمليات الأنفال واحدة من أكثر الجرائم دموية التي ارتكبها نظام البعث في ثمانينيات القرن العشرين ضد الكورد في العراق، وجاءت في ضمن سياق حملات الإبادة الجماعية (ناصر، ٢٠٢٢، منهجية توثيق جرائم الأنفال في تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنساند) ومن أبرز النتائج التي توصّل إليها التقرير أن نظام البعث قد ارتكب عام ١٩٨٨ جريمة إبادة جماعية، تتمثل بالإعدام الجماعي والتغييب لعشرات الآلاف من المدنيين، بما في ذلك أعداد كبيرة من النساء والأطفال، فضلاً عن إبادة قرى كاملة، وتصدّر هذه الأعمال كلَّها استخدامُ نظام البعث للأسلحة الكيميائية ضد مدينة حلبجة والعشرات من القرى الكوردية، إذ بلغ عدد القرى المدمرة حوالي ٢,٠٠٠ قرية فضلاً عن عشرات المدن والمراكز الإدارية(ناصر، ٢٠٢٢، منهجية توثيق جرائم الأنفال في تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان).

وفي عام ١٩٩٧، جرى نقل ملفات الأنفال إلى أرشيف جامعة كولورادو–بولدر، حيث فاوض مونتغومري للاستحواذ على الوثائق الأصلية من لجنة العلاقات الخارجية، كما حصل على نسخة من الملفات الرقمية من وكالة استخبارات الدفاع، ونصّت رسالة النقل الموقّعة من رئيس اللجنة السيناتور جيسي هيلمز صراحةً على أن الأحزاب الكردية تمتلك الوثائق، وأن أي طلب منها لاستردادها مستقبلاً سيكون ملزماً (Hennerbichler & Montgomery, 2015, p. 36).

ثالثاً: وثائق حزب البعث: من بغداد إلى ستانفورد– مؤسسة هوفر:

لقد باتت مؤسسة هوفر للحرب والثورة والسلام (Hoover Institution on War, Revolution and Peace) في جامعة ستانفورد تحتضن أحد أضخم تجمّعات الوثائق العراقية خارج العراق، وذلك نتيجة سلسلة من عمليات الرقمنة والنقل والاستحواذ التي امتدت من تسعينيات القرن الماضي حتى منتصف العقد الثالث من الألفية الثالثة، والمحرّك الأساسي لتكوّن هذا الأرشيف هو مؤسسة الذاكرة العراقية، التي قامت بعمليات رقمنة ميدانية مكثّفة، بدأت مع الاستحواذ على أرشيف مقر القيادة القطرية لحزب البعث في بغداد في المدة الممتدة من (٢٣ إلى ٢٥ أيلول ٢٠٠٣م)، أي بعد أشهر قليلة من سقوط نظام البعث (ناصر، ٢٠٢٢، الارشيف العراقي في معهد هوفر)، وقد آلت النسخ الرقمية التي أعدّتها مؤسسة الذاكرة العراقية لاحقاً إلى مؤسسة هوفر التي عملت على استيعابها ضمن أرشيفها المتخصص.

ويمكن تصنيف الأرشيف العراقي في مؤسسة هوفر — قبل استحواذها على أرشيف مركز (CRRC) – وفق سبع مجموعات رئيسة، يمكن تحديد ملامحها على النحو الآتي:

أولاً: مجموعة بيانات شمال العراق (الأرشيف الكوردي) :وتتضمن وثائق حزب البعث والاستخبارات العسكرية ومديرية الأمن العامة المرتبطة بالمحافظات الثلاث (السليمانية وأربيل ودهوك)، وتم الحصول عليها بعد انتفاضة 1991 وقامت الحكومة الأمريكية برقمنة الوثائق، وتم تسليم مجموعة من النسخ الرقمية إلى مؤسسة الذاكرة العراقية التي بدورها سلّمتها إلى مؤسسة هوفر.

(Nasir, Qais, 2025, Why Iraqi Scholar Still Need Access to the Hussien's, Wilson Center)

ثانياً: مجموعة وثائق الكويت: وقد جمعتها قوات التحالف بعد انسحاب الجيش العراقي من الكويت في عام ١٩٩١) .(ناصر،2022 ، الارشيف العراقي في معهد هوفر).

ثالثاً: وثائق القيادة القطرية لحزب البعث: وهي الوثائق التي حصلت عليها مؤسسة الذاكرة العراقية من مقر القيادة القطرية في بغداد في المدة من ٢٣ إلى ٢٥ أيلول ٢٠٠٣

(Nasir, Qais, 2025, Why Iraqi Scholar Still Need Access to the Hussien's, Wilson Center)

رابعاً: مجموعة الوثائق الثانوية: وهي مجموعة الوثائق التي تم جمعها في المدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥ عبر مصادر مختلفة بعد سقوط نظام البعث، وقد عملت مؤسسة الذاكرة العراقية على جمعها وترتيبها ورقمنة جميع وثائقها ، وتم تسليمها لاحقاً إلى مؤسسة هوفر (ناصر ، ٢٠٢٢ ، الارشيف العراقي في معهد هوفر)

خامساً: أرشيف وزارة الإعلام العراقية : وقد اختُيرت هذه الوثائق لأهميتها من قِبل أشخاص مطلعين على عمل الوزارة ، وقُدّمت إلى مؤسسة الذاكرة في تمـوز – آب ٢٠٠٣ ، التي بدورها عمـلت على رقمنتها (ناصر، ٢٠٢٢، الأرشيف العراقي في معهد هوفر)

سادساً: الأرشيف اليهودي في العراق: وهو مجموعة الوثائق التي تُعنى باليهود في العراق وتوثّق حياتهم ووجودهم في البلاد (ناصر، ٢٠٢٢، الارشيف العراقي في معهد هوفر)

سابعاً: فيديوهات النظام البعثي: وهي مجموعة فيديوهات لأفراد وجهات حكومية في النظام البعثي، تم رقمنتها بوساطة مؤسسة الذاكرة العراقية وسُلّمت لاحقاً إلى مؤسسة هوفر

(Nasir, Qais, 2025, Why Iraqi Scholar Still Need Access to the Hussien's, Wilson Center)

يُشكّل الحجم الهائل للأرشيف العراقي في مؤسسة هوفر دليلاً على ضخامة الجهاز البيروقراطي والأمني للنظام البعثي من جهة، وعلى اتساع نطاق العمليات التي قام بها المحتل الأمريكي وشركاؤه في جمع هذه الوثائق من جهة أخرى .وتذكر ليزا بلايدز(Lisa Blaydes) ، أستاذة العلوم السياسية في جامعة ستانفورد، أن وثائق العراق في هوفر تتألف من حوالي ١١ مليون صفحة من الوثائق الرسمية لنظام البعث، كلها متاحة كصور رقمية، فضلاً عن مئات الساعات من تسجيلات الفيديو والتسجيلات الصوتية(ناصر، ٢٠٢٤، مؤسسة هوفر تستحوذ على الأرشيف الوثائقي لمركز أبحاث سجلات الصراع (CRRC)) وهذا الرقم الضخم يستدعي وقفة تأملية، فمجرد ١١ مليون صفحة تمثل — وفق تقديرات المعنيين — النزر اليسير مقارنة بحجم الأرشيف العراقي الإجمالي الذي يبلغ عشرات الملايين من الصفحات (ناصر، ٢٠٢٤ ، مؤسسة هوفر تستحوذ على الأرشيف الوثائقي لمركز أبحاث سجلات الصراع (CRRC)) أما الجزء المُفقود — الذي يتجاوز ٤٠% وفق تقديرات متخصصين — فهو خسارة وثائقية جسيمة لا يمكن تعويضها.

وتعود غالبية هـذه وثائق القيادة القطـرية إلى حقبتَي الثمانينيات والتسعينيات من القـرن الماضي ، وتمتد حتى لحظة سـقوط النظام البعـثي فـي أبـريل ٢٠٠٣، والمعروفة بـ (BRCC) (Ba'ath Regional Command Collection)

استُخرجت معظم هذه الوثائق من مقر القيادة القطرية لحزب البعث الواقع داخل المنطقة الخضراء الحالية في بغداد، ففي نيسان ٢٠٠٣، قاد جندي أمريكي كنعان مكية إلى مخزن ضخم من وثائق حزب

البعث في شبكة من الغرف تحت مقر الحزب في بغداد ، فاستحوذ عليه بهدف حمايته .(Montgomery, 2011, p. 311)وقد انتقل أرشيف حزب البعث من خلال مؤسسة الذاكرة العراقية إلى مؤسسة هوفر، بعد مراحل متعاقبة شملت الرقمنة في ولاية ويست فيرجينيا لصالح الاستخبارات الأمريكية، ثم الإيداع الرسمي في ستانفورد عام ٢٠٠٨م. (Montgomery, 2011, p. 316)

وكانت مؤسسة الذاكرة العراقية قد سُجّلت بوصفها متعاقداً أمريكياً خاصاً، وشرعت في جمع وثائق نظام البعث بهدف إنشاء مركز تذكاري وطني في المنطقة الخضراء ببغداد (Montgomery, 2011, p. 311). وقد أبرمت المؤسسة مع وزارة الدفاع الأمريكية عقوداً بلغت في عام ٢٠٠٤ م نحو (٢,١٠٠,٠٠٠) دولار، وإن كان تعريف الوثائق قد تحوّل في هذا السياق من مواد ثقافية إلى معلومات استخباراتية محتملة لانتزاع التمويل (Montgomery, 2011, p. 315)

رابعاً- الأرشيف العراقي في مركز أبحاث سجلات الصراع(CRRC)

تأسس مركز أبحاث سجلات النزاعات (CRRC) لتمكين البحث في عشرات الآلاف من السجلات الوثائقية المستولى عليها من خلال الحروب الأمريكية على أفغانستان في ٢٠٠١ والعراق في ٢٠٠٣م، وانتقلت هذه السجلات إلى الجامعة الوطنية للدفاع عام ٢٠٠٩م

(Rubin, 2011, p. 458) وتشكّل السجلات الوثائقية العراقية ما يقارب ٨٠% من المجموع الكلي لأرشيف (CRRC) -وعمل الباحث على نقل جزء يسير جداً الى إحدى المؤسسات المعنية بالأرشيف- وتشمل هذه السجلات تسجيلات صوتية للاجتماعات، وخطب صدام، وسجلات ديوان رئاسة الجمهورية، والمراسلات بين الوزارات، وتمتد من عام ١٩٧٩ حتى ٩ نيسان ٢٠٠٣ (Rubin, 2011, p. 459) وقد أُغلق المركز عام ٢٠١٥ لعدم توفر التمويل، وكان يحتوي على أكثر من ٩٣٠ ملفاً كأرشيف عراقي، وورقياً أكثر من ٥٢,٠٠٠ صفحة من النسخ العربية الأصلية وترجماتها الإنجليزية الكاملة، وتضمنت وثائق بالغة الأهمية (ناصر، ٢٠٢٢ ، الأرشيف العراقي في مركز أبحاث تسجيلات النزاع).

وفي ٢٠٢٤م استحوذت مؤسسة هوفر على أرشيف مركز أبحاث تسجيلات النزاع (CRRC) وهو منعطف بالغ الأهمية في مسيرة الأرشيف العراقي في المراكز الأمريكية، إذ أعلنت مؤسسة هوفر عن هذا الاستحواذ لتضاف إلى محتوياتها مجموعة وثائقية غنية عن نظام صدام، وتنظيم القاعدة، والجماعات المرتبطة به في أفغانستان، وإن أرشيف (CRRC) المتاح حالياً في مؤسسة هوفر يحتوي على أكثر من (١١٠٠) ملف وثائقي، وأكثر من (١٥٠) ساعة من التسجيلات الصوتية والمرئية التي تؤلف مصدراً قيماً للباحثين الأكاديميين (ناصر، ٢٠٢٤، مؤسسة هوفر تستحوذ على الأرشيف الوثائقي لمركز أبحاث سجلات الصراع (CRRC)) وتتوزع هذه المواد الوثائقية على عدة محاور، أبرزها: ملفات القيادة العامة

للقوات المسلحة العراقية، وحزب البعث، وفدائيي صدام، ومديرية الاستخبارات العسكرية العامة، ومديرية الأمن العام، ووزارة الخارجية العراقية، ووزارة الدفاع، وتسجيلات ديوان رئاسة الجمهورية، وفضلاً عن المجموعة العراقية، ثمة مجموعة وثائقية تتعلق بتنظيم القاعدة وتتضمن ملفات عن الاستخبارات والأمن والاتصالات ودعاية التنظيم وتمويله والتجنيد والشؤون الدبلوماسية والتدريب والتعليم والعمليات والهجمات، وملفات وثائقية عن عمليات ارهابية قام بها التنظيم خلال الحرب الأفغانية، ومن اللافت أن جميع الملفات الوثائقية متوفرة بلغتها الأصلية، فضلاً عن ترجمة مرفقة لها باللغة الإنجليزية (ناصر، ٢٠٢٤، مؤسسة هوفر تستحوذ على الأرشيف الوثائقي لمركز أبحاث سجلات الصراع (CRRC)) وهذا يُمثّل قيمة مضافة كبيرة للباحثين الدوليين، وإن ظل الوصول إليه مشروطاً بالانتساب إلى المؤسسة العلمية أو التواجد الميداني في ستانفورد أو واشنطن.

خامساً- الأرشيف اليهودي العراقي في الأرشيف الوطني الامريكي(NARA)

في آيار ٢٠٠٣ ، عثر فريق أمريكي في قبو مغمور بالمياه الآسـنة في مقر المخابرات العراقية في بغداد على أرشيف ضم آلاف الوثائق والكتب الخاصة باليهود العراقيين، من بينها مخطوطات ونصوص دينية نادرة تعود إلى القرنين التاسع عشـر والعشرين (Montgomery, 2013,p.176). وفي آب ٢٠٠٣ ، أُخرجت هذه المواد من العراق بمساعدة من مكتب نائب الرئيس ريتشارد تشيني ، وبموجب مذكرة تفاهم مـؤقتة مع سـلطة الائتلاف المؤقتة ، لتُنقل إلـى الأرشيف الوطني الأمريكي(NARA) (Montgomery, 2013,p.176).

وقد تحوّل الأرشيف اليهودي العراقي إلى ممتلكات ثقافية متنازع عليها، إذ طالب المسؤولون الثقافيون العراقيون بإعادته بوصفه جزءاً لا يتجزأ من التراث الوطني العراقي، فيما تمسّكت مجموعات يهودية وأبناء الجالية اليهودية العراقية في المهجر بحقهم فيه بوصفه إرثاً ثقافياً خاصاً بهم ,Montgomery) (2013,p.176ويُميّز مونتغومري بين الأرشيف اليهودي والارشيف الكوردي العراقي، معتبراً أن الأخيرة وثائق رسمية صادرة عن أجهزة أمن الدولة ، في حين أن الأرشيف اليهودي يمثل ممتلكات خاصة تعود لجماعة دينية (Montgomery, 2013, p. 193).

سادساً : إشكاليات معرفية حول الارشيف العراقي وانتقاله

أ- الإشكالية القانونية

يكشف استعراض الأطر القانونية الدولية المنظِّمة لحماية الممتلكات الثقافية في النزاعات المسلحة عن قصور صارخ في التطبيق على الحالة العراقية، فاتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ وبروتوكولاها، فضلاً عن البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف، لم تكن سارية المفعول إبان الحرب على العراق في ٢٠٠٣

لعدم انضمام الولايات المتحدة إليها في ذلك الحين (Montgomery, 2011, p. 323) وفضلاً عن ذلك أن هذه الاتفاقيات تنطبق أصلاً على الأطراف الحكومية دون الأطراف من غير الدول كمؤسسة الذاكرة العراقية، وهي ثغرة قانونية وظّفتها المؤسسة بشكل لافت.

وقد نصّت اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، التي باتت الآن جزءاً من القانون العرفي الملزم لجميع الدول، على أن قوى الاحتلال لها حق الاستيلاء على الممتلكات الحكومية المنقولة للعدو إذا كانت قابلة للاستخدام في العمليات العسكرية (Montgomery, 2011, p. 320) وإن هذه القضية غير المسبوقة تكشف عن قصور صارخ في النظام القانوني الدولي إزاء تنظيم الاستيلاء على الوثائق الرسمية من قِبَل أطراف من غير الدول في ميادين الحرب والاحتلال (Montgomery, 2011, p. 329) . وقد ردّ سعد إسكندر، مدير دار الكتب والوثائق الوطنية في العراق ، بتوجيه رسالة مفتوحة إلى مدير معهد هوفر في حزيران ٢٠٠٨، وصف فيها الوثائق بأنها محجوزة بصورة غير مشروعة، مستنداً إلى قانون العقوبات العراقي رقم(١١١ لعام ١٩٦٩) الذي يُجرّم نقل الوثائق الرسمية إلى الخارج ويعاقب عليه بالسجن عشر سنوات. (Montgomery, 2011, p. 317)

وفي الثاني والعشرين من أبريل ٢٠٠٨، أصدرت جمعية الأرشيفيين الأمريكيين ورابطة الأرشيفيين الكنديين بياناً مشتركاً يصف الاتفاقية بين مؤسسة الذاكرة العراقية ومعهد هوفر بأنها عملية نهب محظور بموجب قواعد الحرب، مطالبتَين بإعادة الوثائق فوراً إلى العراق (Montgomery, 2011, p. 310) وفي الوقت نفسه يرى مونتغمري أن اتهامات النهب لا تصمد أمام التدقيق القانوني، إذ إن أفعال مؤسسة الذاكرة العراقية لا ترقى إلى حدّ السرقة أو النهب أو الاستيلاء غير المشروع وفق أحكام القانون الدولي . (Montgomery, 2011, p. 319)

ب-من يملك الأرشيف؟ أو إشكالية الوصول إليه

إن ما ينطوي عليه الأرشيف من طبقات متشعبة عبر علاقات القوة والامتياز، فمن جهة جمع النظام البعثي معلومات عن مواطنيه قسراً، ومن جهة أخرى حصلت الولايات المتحدة على هذه المجموعة الأرشيفية من خلال الحرب (Walter, 2018, p. 43)

تُمثّل إشكالية الوصول إلى الأرشيف العراقي في المراكز الأمريكية أحد أعقد التحديات التي تواجه الباحث العراقي المقيم داخل العراق، فمؤسسة هوفر تُتيح الاطلاع على مقتنياتها عبر موقعها الرئيس في جامعة ستانفورد أو من فرعها في واشنطن، وكلا الخيارين يستلزم حضوراً ميدانياً أمريكياً، وهو ما يشكّل عقبة جوهرية أمام الباحثين العراقيين الذين يفتقرون في أغلب الأحيان إلى الموارد الكافية والتأشيرات اللازمة، وفي الوقت نفسه ما الذي قدمته المؤسسات الأمريكية التي استحوذت على الأرشيف العراقي

للباحثين العراقيين من داخل العراق من منح تدريبية وفرص لدراسة الأرشيف؟ ولا سيما المتعلقة بتطوير قدرات المختصين بأرشفة الوثائق وتصنيفها ودراستها؟
(Nasir, Qais, 2025, Why Iraqi Scholar Still Need Access to the Hussien's, Wilson Center)

وفضلا عن ما ذُكر فإن العديد من الموضوعات المتعلقة بحقبة نظام البعث تُعدّ ناقصة في حال عدم الاطلاع الكافي على الأرشيف الوثائقي، وتتصدر قائمة الإشكاليات المنهجية في هذا الشأن مسألة غياب الأرشيف أو اشتراطات الوصول إليه، فكثير من الوثائق المتعلقة بالجرائم والانتهاكات التاريخية إما أُتلفت أو هُرِّبت أو يخضع الوصول إليها لقيود قانونية أو سياسية، كما أن الشهادات الشفهية التي تمثّل بديلاً ثميناً لغياب الأرشيف الرسمي تتعرض هي الأخرى لخطر الاندثار مع رحيل جيل الشهود، والوثائق العراقية التي تحتضنها المراكز الأمريكية تُعدّ وثائق الدولة العراقية في نهاية المطاف، وهي جزء من ذاكرة شعب ووطن، وقد تجلّت هذه الإشكالية بوضوح في تجربة الأرشيف الكوردي، حيث رفض مونتغمري تسليم الأرشيف إلى حكومة المركز في بغداد معتبراً إياه أرشيفاً كوردياً بامتياز (ناصر، ٢٠٢٢، الأرشيف الكوردي ودوره في كشف جرائم البعث للرأي العام الدولي).

وقد شهدت السنوات الأخيرة خطوات نحو إعادة بعض الوثائق إلى العراق، كان أبرزها ما جرى في آب ٢٠٢٠ حين عادت آخر مجموعة وثائقية معروفة إلى العراق غير أن ذلك لا يُلغي السؤال الأكبر: ما مصير هذه الوثائق بعد عودتها؟ وهنالك تساؤل بالغ الحساسية حول ما إذا كان ثمة قرار سياسي أبعد بعض الوثائق عن الأرشفة الكاملة، لا سيما أن ما تمت أرشفته هو الجزء القليل مقارنة بما تم فقدانه، وهذا التوتر بين ما يُحفظ وما لا يُحفظ هو جوهر السياسة الأرشيفية، وقد واجه محررو كتاب أشرطة تسجيلات صدام هذه الإشكالية بصورة مباشرة، إذ اعتمدوا معياراً انتقائياً واضحاً في اختيار ما يوثّقونه وما يُغفلونه، محتجّين بمحدودية الحجم وضرورة الوضوح، وقد نبّهوا إلى خطورة النتائج الاجتماعية للتوثيق الشامل على بعض الأفراد(ناصر، 2022 ملاحظات عامة عن منهجية توثيق تسجيلات صدام) .وهذا الأمر يعكس حالة التوتر الدائم بين متطلبات الشمولية الأرشيفية ومتطلبات الحماية القانونية والأخلاقية للمعنيين.

ما الذي نعرفه الآن عن حقبة نظام البعث في العراق بعد أكثر من ٢٣ سنة على سقوطه؟ وما بوسعنا معرفته في حال الاطلاع الكامل على الأرشيف الوثائقي العراقي؟ وما الذي يمكن بناؤه أو إعادة تشكيله عن حقبة عُرفت بقسوتها وتنوع الجرائم المرتكبة فيها لأكثر من ثلاثة عقود؟ وهذه التساؤلات ليست أسئلة عابرة إنما خارطة طريق للبرامج البحثية التي ينبغي أن تشتغل عليها المراكز العلمية العراقية، فالأرشيف الوثائقي يساعد الباحثين على فهم طبيعة النظام وأيديولوجيته لأنه يقترب من الممارسة أكثر من التنظير ولا تقف الأرشفة عند دراسة الجرائم والانتهاكات وحدها، فالوثائق البعثية تحمل في طيّاتها بنية الدولة الكاملة، تنظيم الحزب وعلاقته بالجهاز الأمني والعسكري، وآليات توزيع الموارد، وطرق السيطرة

الاجتماعية، وشبكاته السياسية، وغير ذلك مما يُفيد في فهم بنية الدولة العراقية المعاصرة التي لا تزال تحمل إرث تلك الحقبة.

ولا يمكن دراسة الأرشيف العراقي في المراكز الأمريكية بمعزل عن السياق الاستراتيجي الذي أفرزه، فمركز أبحاث تسجيلات النزاع (CRRC) لم يكن مؤسسة أكاديمية مستقلة بالمعنى الكامل، بل كان تابعاً لجامعة الدفاع الوطني وممولاً من وزارة الدفاع الأمريكية (ناصر،2022 ، الأرشيف العراقي في مركز أبحاث تسجيلات النزاع) وهذا الارتباط المؤسسي يعني أن أولويات الوصول والأرشفة والنشر كانت تُشكّلها – جزئياً على الأقل – اعتبارات أمنية واستخباراتية وسياسية أمريكية.

وفي هذا السياق أن كتاب أشرطة تسجيلات صدام أُعدّ أصلاً لمكتب نائب وزير الدفاع الأمريكي، مما يعني أن غاية توثيق الأرشيف لم تكن خدمة الباحثين أو تعزيز العدالة الانتقالية في العراق بوصفها غايةً أولى، بل فهم نظام صدام من منظور استراتيجي(ناصر،2022 ، ، ملاحظات عامة عن منهجية توثيق تسجيلات صدام).

ولا يعني هذا أن الجهود التوثيقية للمراكز الامريكية قد فقدت قيمتها، فالمعلومات الواردة في الأرشيف مهمة جداً بصرف النظر عن الغرض الأصلي من جمعها، غير أن الباحث الأكاديمي مدعوٌّ إلى وضع هذا السياق في الاعتبار حين يوظّف هذه المصادر في دراساته، لكن ما يؤثر على الباحث العراقي هو الشعور بالهيمنة المعرفية على الأرشيف العراقي الذي تمارسه المؤسسات الأمريكية فهي المرجعية الرئيسية للباحثين الراغبين في دراسة تاريخ العراق في حقبة البعث، في حين أن الباحثين العراقيين أنفسهم – الأكثر دراية بالسياق الثقافي والاجتماعي للوثائق – يجدون أنفسهم في موضع تابع لا مبادر، وهنا يُطرح سؤال ما الذي قدمته مؤسسة هوفر من تعاون مع المراكز العراقية المختصة بالأرشيف؟ هل أنشأت منصة إلكترونية بالتعاون مع أحد المراكز العراقية لتمكين الباحثين من داخل العراق من الاطلاع ودراسة الأرشيف العراقي المتوفر في مؤسسة هوفر؟

(Nasir, Qais, 2025, Why Iraqi Scholar Still Need Access to the Hussien's, Wilson Center)

سابعاً: مسارات استرداد الأرشيف العراقي

المسار الأول:

في كانون الاول ٢٠٠٤ ، سلّم مونتغومري الوثائق الأصلية من الارشيف الكوردي البالغة ١٨ طناً إلى فريق مكافحة جرائم نظام البعث التابع لوزارة العدل الأمريكية ، الذي أرسلها بدوره إلى بغداد لاستخدامها في محاكمات صدام حسين وكبار معاونيه. (Montgomery & Hennerbichler, 2020, p. 186)

وفي ٣٠ كانون الاول ٢٠١٤، أُقيم حفل إعادة رسمي رفيع المستوى في غرفة الدراسات البريطانية بمكتبة نورلين في جامعة كولورادو–بولدر، وسلّم مستشار الجامعة فيليب ديستيفانو قرصاً صلباً يحتوي الملفات الرقمية إلى مركز أرشيف ژين في السليمانية، كما شارك الدكتور برهم صالح في الحفل عبر تقنية سكايب من أربيل (Hennerbichler & Montgomery, 2015, p. 32)

وكانت الإعادة ثمرة مفاوضات امتدت عامَين بوساطة الأستاذَين مونتغومري وهينربيخلر (Montgomery & Hennerbichler, 2020, p. 186).

جرت عملية الاسترداد على وفق أربعة مبادئ متفق عليها: تسليم الملفات إلى ممثلين ديمقراطيين شرعيين للشعب الكردي، وإيداعها في أرشيف متخصص في كردستان العراق، وتعيين مركز أرشيف ژين في السليمانية موقعاً لحفظها– لكنها غير متاحة للباحثين–، مع إبقاء نسخة رقمية متاحة للباحثين في جامعة كولورادو–بولدر وفق بروتوكولات محددة (Hennerbichler & Montgomery, 2015, p. 37)

المسار الثاني:

في آيار٢٠١٣، أعادت الولايات المتحدة من دون الاعلان عن ذلك أكثر من ١٢٠ مليون صفحة من وثائق نظام البعث المصادَرة في حرب ٢٠٠٣ وقد أعادتها وزارة الدفاع الوثائق بعد استنفاد قيمتها الاستخباراتية إثر انسحاب القوات الأمريكية عام٢٠١١ ، فضلاً عن الضغوط المالية التي فرضت ايقاف العمل على الارشيف في قطر.(Montgomery & Hennerbichler, 2020, p. 188)

المسار الثالث :

نقلاً عن مونتغمري ، انه بعد اعادة الارشيف الكوردي وجد اثنين وخمسين صندوقاً من الوثائق الأصلية منسيّة في مستودع خارج حرم الجامعة، أُعيدت إلى كردستان العراق في حزيران ٢٠١٩ وفق الاتفاقيات الأصلية المبرمة مع لجنة العلاقات الخارجية (Montgomery & Hennerbichler, 2020, p. 189).

المسار الرابع :

في صيف ٢٠٢٠، عادت الوثائق الأصلية الخاصة بأرشيف القيادة القطرية لحزب البعث إلى العراق مع احتفاظ معهد هوفر بنسخ رقمية منها (Thompson, 2021,p.7–8) وإن إعادة الأرشيف إلى الحكومة العراقية، لم تترتب عليها إتاحة فعلية، إذ ما يزال المواطنون العراقيون محرومين من الوصول إلى وثائقهم، فمعهد هوفر يبقى المكان الوحيد في العالم الذي يتيح الوصول الفعلي إليها للباحثين (Thompson, 2021, p. 19)وأن هذه الحالة تكشف قصور مبدأ عدم القابلية للتصرف

(inalienability)عند تطبيقه بصورة مطلقة في السياقات السياسية المعقدة، ويمكن اقتراح بديل آخر يتمثل في منح الأولوية لـ إمكانية الوصول الثقافي(cultural accessibility)

على الصعيد الأكاديمي، ما تزال الصور الرقمية لوثائق حزب البعث غير قابلة للبحث النصي، مما يضطر الباحثين إلى تصفح مئات الصفحات الرقمية يدوياً قبل العثور على الوثائق ذات الصلة، وهو ما يجعـــل التحديد المنهجي الشامل لجمـــــيع الوثائق المتعلقة بموضوع بعينه أمراً يكاد يكون مستحيلاً . (Walter, 2018, p. 41)

المسار الخامس:

في نهاية ٢٠٢٥م سلمت مؤسسة هوفر نسخة الكترونية تحتوي جميع الأرشيف العراقي المتوفر لديها الى السفير العراقي نزار الخير الله في واشنطن، وهنالك اجراءات رسمية يتم العمل عليها من أجل تسليمها بشكل رسمي إلى مكتب رئيس مجلس الوزراء، أما الإرشيف العراقي في CRRC على حد علم الباحث لم يرجع منه سوى بضع آلاف من الوثائق المرقمنة والمترجمة من العربية إلى الانجليزية وقد نقلها هو إلى أحد المراكز الحكومية المختصة.

الخاتمة:

يكشف استعراض مسار الأرشيف العراقي في المؤسسات الأمريكية عن نمط متكرر تتشابك فيه خيوط متعددة، منها: المصلحة الاستخباراتية الأمريكية، وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، والسيادة الوطنية، والذاكرة الجماعية. فمن ملفات الأنفال التي انتقلت من جبال كردستان إلى الأرشيف الوطني الأمريكي فجامعة كولورادو فمؤسسة هوفر، إلى وثائق حزب البعث التي تحتضنها اليوم سيرفرات ستانفورد، إلى الوثائق الواسعة المدفونة في قاعدة بيانات معهد تحليل الدفاع وثائق (CRRC) وفي كل هذه المسارات تتجلى معضلة واحدة، إنها وثائق أُنتجت في العراق وعن العراق وتبقى بعيدة عن متناول العراقيين أنفسهم.

أن الأرشيف العراقي في المراكز الأمريكية لم يكن مجرد وثائق إدارية بل تحوّل إلى ساحة صراع تقاطعت فيه اعتبارات مختلفة، فالأرشيف تضمن الوثائق التي وثّق بها نظام صدام جرائمه التي باتت مصدراً للمعلومات الاستخباراتية الأمريكية في حرب مكافحة الإرهاب، وأداةً في مسارات العدالة الانتقالية، ومرتكزاً لاجتثاث البعث وأجهزته القمعية ما بعد ٢٠٠٣ وفي كل هذه التوظيفات، ظل الضحايا وذووهم من العراقيين بعيدين عن الوصول إلى الأدلة الموثّقة لما جرى لهم ولأسرهم، وهذا الأمر شمل الباحث الاكاديمي المعني بدراستها معرفياً، لهذا من الضروري جداً تطوير برامج وصول مرنة ومتاحة للباحثين العراقيين بشكل خاص، تُراعي الواقع الاقتصادي والجغرافي والأمني لهؤلاء الباحثين، بما في ذلك توفير منصات رقمية آمنة للوصول عن بُعد لاسيما مع الارشيف العراقي في المؤسسات الأمريكية أو تكليف بعض الباحثين العراقيين وتدريبهم للعمل على الارشيف الذي تم استعادته مع الاعتراف أن هذا الامر يحتاج سنوات عدة لهذا ينبغي اختيار الباحثين بعناية شديدة لمتطلبات معرفية وأمنية، مع تبنّي مقاربة متعددة التخصصات تجمع علم الأرشيف وعلم الاجتماع والفكر السياسي والتاريخ والدراسات القانونية ودراسات الذاكرة.

المراجع والمصادر:

أولاً- المصادر العربية:

١- ناصر، قيس، (٢٠٢٢)، أرشيف حزب البعث وأهمية دراسته في العراق، المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف.

https://iraqicenter-fdec.org/archives/2368

٢- ناصر، قيس،(٢٠٢٢) الأرشيف العراقي في معهد هوفر، المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف.

https://iraqicenter-fdec.org/archives/2564

٣- ناصر، قيس، (٢٠٢٢)، الأرشيف العراقي في مركز أبحاث تسجيلات النزاع، المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف

https://iraqicenter-fdec.org/archives/2661

٤- ناصر، قيس، (2022)، الأرشيف الكوردي ودوره في كشف جرائم البعث للرأي العام الدولي، المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف

https://iraqicenter-fdec.org/archives/2214

٥- ناصر، قيس، (٢٠٢٢)، منهجية توثيق جرائم الانفال في تقرير منظمة مراقبة حقوق الانسان، المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف

https://iraqicenter-fdec.org/archives/2063

٦- ناصر، قيس، (2022)، ملاحظات عامة عن منهجية توثيق تسجيلات صدام، المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف.

https://iraqicenter-fdec.org/archives/1986

٧- ناصر، قيس، (٢٠٢٤)، مؤسسة هوفر تستحوذ على الأرشيف الوثائقي لمركز أبحاث سجلات الصراع، المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف

https://iraqicenter-fdec.org/archives/11032

ثانياً: المصادر باللغة الاجنبية:

1- Hennerbichler, F. & Montgomery, B. P. (2015). U.S. restitution of the Iraq secret police files from Saddam Hussein's regime regarding the Kurds in Iraq. Advances in Anthropology, 5, 31–38.
2- Millar, L. (2006). Touchstones: Considering the relationship between memory and archives. Archivaria, 61(Spring), 105–126.
3- Montgomery, B. P. (2010). Returning evidence to the scene of the crime: Why the Anfal files should be repatriated to Iraqi Kurdistan. Archivaria, 69(Spring), 143–171.
4- Montgomery, B. P. (2011). Immortality in the secret police files: The Iraq Memory Foundation and the Baath Party archive. International Journal of Cultural Property, 18(3), 309–336.
5- Montgomery, B. P. (2013). Rescue or return: The fate of the Iraqi Jewish archive. International Journal of Cultural Property, 20(2), 175–200.
6- Montgomery, B. P., & Hennerbichler, F. (2020). The Kurdish files of Saddam Hussein's Ba'ath regime: Struggle for reconciliation in Iraq. Advances in Anthropology, 10, 181–213.
7- Nasir, Qais, 2025, Why Iraqi Scholar Still Need Access to the Hussein's Regime Archives of Saddam, Wilson Center https://www.wilsoncenter.org/blog-post/why-iraqi-scholars-still-need-access-archives-saddam-husseins-regime
8- Rubin, L. (2011). Research note: Documenting Saddam Hussein's Iraq. Contemporary Security Policy, 32(2), 458–466.
9- Radstone, S. (2008). Memory studies: For and against. Memory Studies,(1)
10- Thompson, E. M. (2021). Ba'ath Party archives and the Khmer Rouge records: The importance of cultural accessibility [Honors project, Seattle Pacific University]. Digital Commons @ SPU.
11- Walter, A. (2018). The Ba'th Party in Baghdad: State-society relations through wars, sanctions, and authoritarian rule, 1950–2003 [Doctoral dissertation, Georgetown University]. Georgetown University Library.